

- 3- ان الاستثمار هو اهم وظيفة تقوم بها الصناديق السيادية من اجل تنويع مصادر الدخل والتنويع الاقتصادي داخل البلد وخارجة سواء كانت استثمارات مالية ام حقيقية وهو توظيف الأموال بشكل صحيح وسليم من اجل الحصول على فوائد ومردود مالي.
- 4- شهدت الصناديق السيادية تطور ملحوظ منذ نشأتها الى هذا اليوم وأصبحت تستثمر في كل شيء وفي جميع المجالات المالية والحقيقية التي تحقق المردود المالي للصندوق السيادي.
- 5- هنالك الكثير من القطاعات شبه معطلة ولا ترتقي إلى المستوى مثل قطاع الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها من القطاعات التي تحتاج إلى إعادة النظر وضخ استثمارات فيها وفق دراسة متكاملة للنهوض فيها.
- 6- ان إنشاء صندوق سيادي يختلف من دولة الى دولة فإنشاء صندوق من اجل الاستقرار المالي واخر من اجل حماية الدولة من الصدمات الاقتصادية والدورات الاقتصادية وغيرها ثم أنشأوها من اجل توزيع الثروات بين الاجيال وكل بلد له غاية في إنشاء الصندوق

المصادر:

- [1] احمد ياسين عبد وآخرون، دور الصناديق السيادية في استثمار الفوائض النفطية، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والأربعون، 2016.
- [2] السبتي وسيلة، صناديق الثروة السيادية استراتيجياتها الاستثمارية وأثارها الاقتصادية في العالم خلال الفترة 2005-2014، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد (7)، 2017 .
- [3] جعفر طالب احمد و عقيل حميد سلمان، الصناديق السيادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (28) الجزء الثاني، 2018
- [4] هزاع داود سلمان و محمد ناجي محمد، الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد العالمي، مجلة آداب الكوفة، كلية الآداب، المجلد (1)، العدد (11)، 2013.
- [5] مركز البيان للدراسات والتخطيط، صندوق الثروة السيادي في العراق، 2018 .

التوصيات

- 1- حصر ودراسة جميع الطاقات المتاحة والكامنة في البلاد في الداخل سواء كانت في قطاع الصناعة التعدينية ام الغذائية والنفطية وغيرها من القطاعات مثل قطاع الزراعة والسياحة والاتصالات او غيرها ذات مردود مالي او عائد للصندوق
- 2- تخصيص نسبة لا تقل عن (3%) من عوائد النفط تخصص للصندوق الثروة السيادي العراقي وان يكون للصندوق سلطة مستقلة كالبانك المركزي العراقي له قوانينه ولا يحق للحكومة سحب الأموال منه نتيجة سوء أدارتها.
- 3- إنشاء شركات متعددة ومتخصصة لغرض الاستثمار في مجالات مختلفة كل شركة في مجال عملها وتحت إشراف الصندوق وبنسبة 100% مع الاستعانة بالمستشارين والمتخصصين سواء في الداخل ام الخارج
- 4- ضرورة مشاركة القطاع الخاص من خلال المساهمة في شراء الأسهم او المشاركة او المشاركة في الأراضي والمباني والمعدات ومن خلال تحويل الكتلة الرائدة الى كتلة متحركة.

[6]

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/3/16/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%BA%D9%86%D9%89-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B1%D8%B2%D8%AD>